

دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.

بوركبة فريال^{1*}، غردى محمد²

¹ جامعة على لونيسي البلدية 2 (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،

bourekbaferiel1995@gmail.com

² جامعة على لونيسي البلدية 2 (الجزائر)، gherdim@yahoo.fr

The role of the agricultural sector in promoting exports outside hydrocarbons and their contributing to achieving food security in Algeria

Bourekba Feriel^{1*}, Gherdi Mohamed²

¹ Lounici Ali University blida2 (Algeria), Local government management laboratory and their role in achieving sustainable development & ² Lounici Ali University blida2 (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2024/10/31؛ تاريخ القبول: 2025/05/08؛ تاريخ النشر: 2025/06/30؛

ملخص: يعتبر القطاع الزراعي من بين أعمدة الاقتصاد الجزائري، ويساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، حيث تقدر مساهمته بـ 13 بالمائة من الناتج الداخلي لسنة 2023 وفقا لتقرير بنك الجزائر، كما أن الجزائر حققت الاكتفاء الذاتي في كثير من المواد الزراعية خاصة في منتجات الخضار والفواكه، وهو ما يمنح السلطات العمومية فرصة توفير العملة الصعبة من هذا الجانب وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى، ولكن يبقى هذا القطاع لا يرقى للأمال المنصوبة عليه باعتبار أن الجزائر لازلت تستورد الكثير من المواد الزراعية خاصة في شعبة الحبوب، كما أن مساهمته في تركيبة الصادرات تعتبر ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانات المتاحة في مختلف المجالات.

الكلمات المفتاح: زراعة، صادرات زراعية، أمن غذائي، ميزان تجاري زراعي.

Abstract: The agricultural sector is one of the pillars of the Algerian economy, and contributes a significant percentage to the gross domestic product, as its contribution is estimated at 13 percent of the GDP for the year 2023 according to the Bank of Algeria report. Algeria has also achieved self-sufficiency in many agricultural products, such as vegetables, which gives the public authorities the opportunity to provide hard currency on this side and achieve food security on the other hand. However, this sector remains below the expectations placed on it, given that Algeria still imports many agricultural products, especially in the grain sector, and its contribution to the composition of exports is considered very small compared to the available capabilities in various fields

Keywords: Agriculture, Agriculture exports, food security, agricultural trade balance.

I- تمهيد:

يعتبر الأمن الغذائى من بين المؤشرات المهمة فى تقييم اقتصاديات الدول، وهذا نظرا لأنه يعطينا صورة على مدى اعتماد هذه الدول فى توفير المواد الزراعية والغذائية من إنتاجها الخاص وهو ما يضعها فى منأى عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية الغير مستقرة، كما أن الكثير من الدول تسعى للوصول لهذا المسعى من أجل تقليل التبعية للخارج وتوفير العملة الصعبة واستغلالها فى تنمية البلد فى مجالات أخرى. كما أن تحقيق الاكتفاء الذاتى ومنه الأمن الغذائى يتيح الفرصة للدول من أجل تصدير الفائض من المنتج الزراعى المحلى لباقي الدول خاصة بالنسبة للدول التى تتمتع بميزة تنافسية فى قطاعات معينة، وبالتالي المساهمة الفعالة فى التنمية المحلية من خلال توفير موارد إضافية للاقتصاد، والوصول إلى تحقيق فائض فى الميزان التجارى.

اعتمدت الجزائر لفترات طويلة على قطاع المحروقات كمورد أساسى فى الصادرات الجزائرية، وباعتبار أن هذا القطاع معرض لطفرات نفطية كثيرة، سبب للاقتصاد الجزائرى الكثير من الأزمات المالية والاجتماعية بداية من سنة 1986 م، وهو ما وضع السلطات العمومية أمام حتمية انتهاز سياسة اقتصادية تعتمد على تنوع مصادر الدخل بداية من الألفية الحالية، ولعل القطاع الزراعى يعد من بين أهم القطاعات التى علقت عليها الجزائر أمالا كبيرة من أجل المساهمة فى التصدير خارج قطاع المحروقات والوصول إلى التنوع الاقتصادى وتحقيق الأمن الغذائى وهذا نظرا للإمكانيات التى تتمتع بها الجزائر فى هذا المجال، وبعد مرور أكثر من عقدين على تطبيق سياسة التنوع الاقتصادى وكذا برامج الإصلاح الاقتصادى يمكن طرح التساؤل الرئيسى الأتى:

- ما مدى مساهمة القطاع الزراعى فى بالجزائر فى التصدير خارج قطاع المحروقات وتحقيق الأمن الغذائى بها؟.

ولالإجابة على هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو حال الميزان التجارى الزراعى فى الجزائر؟.

- هل ساهم القطاع الزراعى الجزائرى فى تحقيق الأمن الغذائى بها؟.

وكفرضيات للدراسة يمكن صياغتها كما يلى:

- تحقق الجزائر فائضا موجبا فى الميزان التجارى الزراعى.

- يساهم القطاع الزراعى فى تحقيق الأمن الغذائى من خلال زيادة صادرات المنتجات الزراعية.

ولالإجابة على ما سبق قسمنا الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: أهمية القطاع الزراعى والسياسات الزراعية المنتهجة فى الجزائر.

المحور الثانى: واقع التصدير خارج المحروقات للمنتجات الزراعية فى الجزائر ودورها فى تحقيق الأمن الغذائى.

II - أهمية القطاع الزراعى والسياسات الزراعية المنتهجة فى الجزائر

تعد الفلاحة منذ العصور الأولى للبشرية أهم النشاطات التى مارسها الإنسان، بوسائل تتناسب مع تلك الفترة، ومع التطور البشرى أصبحت تعتمد على الكثير من الوسائل الحديثة، وأصبحت تحتل مكانة أساسية فى السياسات العامة للدول.

1- أهمية القطاع الزراعى فى الجزائر

يرتكز الاقتصاد الجزائرى على مجموعة من القطاعات الحيوية، لعل أبرزها القطاع الزراعى لما تتوفر الجزائر على مقومات زراعية، وتظهر أهميته من خلال العناصر الآتية: (صارى، 2022، صفحة 280)

1-1 تكوين الناتج الوطنى الإجمالى وتقليص وسد الفجوة الغذائية:

حيث يعتبر الدخل الوطنى من أهم مؤشرات النمو الاقتصادى، بالإضافة إلى سعى جميع دول العالم إلى تحقيق امن غذائى من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. حيث تساهم بما يقارب 4204.4 مليار دينار جزائرى فى الناتج الداخلى الخام لسنة 2023 للجزائر وفقا للتقرير السنوى لبنك الجزائر لسنة 2024.

1-2 مساهمة الزراعة فى التشغيل وتكوين رأسمال:

باعتبارها أحد أهم القطاعات الاقتصادية التى تساهم فى توفير عدد كبير من مناصب الشغل، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، فهو يوظف حوالى 2.6 مليون عامل وفقا لتقرير مصالح الوزير الأول لسنة 2024، هذه النسبة تمثل 24 بالمائة من القوة العاملة الوطنية، كما تساهم فى التمويل عن طريق الإنتاج بكميات كافية، مما يؤدى إلى انخفاض فى الأسعار وتوزيع هذا الانخفاض على قطاعات أخرى، كما تتيح للقطاع الصناعى الحصول على أرباح تكون أساسا فى تكوين رأسمال.

1-2-2 توفير الاستهلاكات الوسيطة للتصنيع وتأمين النقد الأجنبى:

حيث تلعب الزراعة دورا هاما فى توفير المواد الأولية للصناعة، فى الصناعات الغذائية وصناعة النسيج التى تعتمد على الموارد الأولية للزراعة، فعل سبيل المثال يوفر القطاع الزراعى فى الجزائر 74 بالمائة من الاحتياجات الوطنية الزراعية وفقا لتقرير مصالح الوزير الأول لسنة 2024، كما يعتبر القطاع الزراعى أحد مصادر الحصول على النقد الأجنبى قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التى يمكن إجرائها، وهذا من خلال رفع الإنتاجية الزراعية وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج، الأمر الذى يؤدى إلى توسع الصادرات، على أن يتم تنويعها حتى تؤدى دورا فعالا فى توفير النقد الأجنبى.

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال عدة سياسات اقتصادية هدفها ترقية القطاع الزراعى، خاصة فى ظل مخططات ومشاريع الإصلاح الاقتصادى مطلع الألفية الجديدة، والتى يتم ذكرها فيما يلى:

1-2-1 المخطط الوطنى للتنمية الريفية لسنة 2000:

يدور المخطط الوطنى للتنمية الريفية لسنة 2000 حول ما يلى: (لرقت، 2022، صفحة 40)

- دعم وتحفيز الاستثمار للفلاحين من أجل تحسين الإنتاج الزراعى والحيوانى، وارتقاء المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، والمنتجات المخصصة للتصدير

- تنمية وتطوير المنتجات المناسبة للمناطق الطبيعية، ورفع طاقة الإنتاج الفلاحى مع الحفاظ على العمالة الزراعى

- تحسين الميزان التجارى والتهيئة لإدراج الفلاحة الجزائرية فى المحيط الدولى.

وحسب ما ورد فى المنشور 332 المؤرخ فى جويلية 2000 فإن هناك مجموعة مناهج تعتبر الإطار الذى يتم الرجوع إليه لتنفيذ هذا البرنامج والمتمثلة فى:

مركبة فريال، غردي محمد، دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي (ص ص 44-54)

- دعم تنمية الإنتاج الوطني والإنتاجية في معظم فروعها، مع تكييف وتعديل أنظمة الإنتاج-
- استصلاح الأراضي بالجنوب، ووضع البرنامج الوطني للتشجير.

1-2-2- السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة سنة 2004:

تشمل السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة أربعة محاور أساسية هي: (صاري، 2022)

- خلق الشراكات المحلية والتكامل القطاعات المختلفة في المناطق الريفية.
- الإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية والتنمية المتوازنة.
- الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة.
- التضامن الاقتصادي والاجتماعي وتنظيم الإجراءات ومن أجل إنجاز وتحقيق هذه المحاور اعتمدت السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على عدة أدوات المتمثلة في إدارة وتسيير الأنشطة المحلية والتنظيمات التشريعية وطريقة تمويل المشاريع المحلية، اتخاذ القرار ووسائل التشاور.

- تنمية المناطق الريفية وأدوات البرمجة.

- نظم الرصد والمراجعة ودعم اتخاذ القرار.

1-2-3- سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008-2014:

أصدرت هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2008 يتمحور أساسها حول تحقيق توافق وطني حول أمر الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتضامن الاجتماعي تسعى هذه السياسة إلى مراجعة تنظيم الأجهزة المختلفة للتوجيه الموجودة، كذا إشراك أصحاب المصلحة المتعددة والقوية، من أجل الحد من نقاط الضعف بين القطاع العام والخاص، بروز الحكم الجديد في السياسات الزراعية من خلال الدعم والمساهمة في: (سفيان، 2016، صفحة 111)

- تغطية 75 بالمائة من المتطلبات، من خلال رفع الإنتاج المحلي في السلع الأساسية الاستهلاكية كالحليب والقمح... الخ.

- اعتماد الوسائل الحديثة ونشر التكنولوجيا في المزارع (التسميد والميكنة وتكييف الري).

- عصنة وتنسيق شبكات تسويق وتجميع الإنتاج المحلي، وتأمين الخدمات والمدخلات الزراعية.

- توزيع وتوسيع أنظمة الري الزراعي ل 1.6 مليون هكتار بقدوم سنة 2014.

- تطوير وتعزيز الإمكانيات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تلبية الاحتياجات من المواشي والبذور.

- التنمية المتوازنة والمستدامة للمناطق الريفية.

1-2-4- سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية (البرنامج الخماسي) سنة 2015-2019:

بهدف تأزر الجهود المبذولة في القطاع الفلاحي، تم إصدار سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية، والتي تعد امتدادا لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث تم فيها ضم قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ومن بين أهم

مركبة فريال، غردي محمد، دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في تحقيق الامن الغذائي (ص ص 44-54)

المحاور المتعلقة بتنمية وتحسين الإنتاج الزراعي التي تركز عليها هذه السياسة نجد: (بسي ، سيار، 2022، الصفحات 229-230)

- زيادة الأراضي المسقية والاهتمام بتطوير الري الفلاحي.
- توفير وتقوية المكننة برفع عدد الجرارات والحصادات والعنادر الخاص بها.
- زيادة إنتاج البذور المتعلقة بالزراعات الواسعة والخضر والبقوليات والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم.
- تشديد إجراءات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة ب 500 ألف طن سنويا.
- تمديد إمكانية التخزين من صوامع ومخازن التبريد، من خلال ضبط المنتجات الفلاحية مع تكثيف برنامج ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.
- ومن اجل إشراك السكان الريفيين في تطبيق مشاريع التنمية، ولحماية الموارد الطبيعية تم تهيئة 13 غابة بمساحة 172000 هكتار، تابعة ل 10 ولايات، وتعقب دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة ب 413000 هكتار تغطي 61 غابة على مستوى 23 ولاية، بالإضافة إلى تكثيف البرامج المخصصة للفضاءات السهلية وشبه صحراوية، مع إعانة مناطق السد الأخضر.

2- مفهوم الأمن الغذائي

تعددت التعاريف لمفهوم الأمن الغذائي ومن بينها:

- تعريف البنك الدولي سنه 1968 للأمن الغذائي "الأمن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي الذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة" (تواتي، 2022، صفحة 652).
- تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في عام 1996 "على أن الأمن الغذائي هو وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية" (<https://www.albankaldawli.org>, 2024).
- كما يمكن تعريف الأمن الغذائي على انه "قدرة الدول على توفير أهم الاحتياجات الغذائية للمواطنين مع التركيز أكثر على اهم السلع الغذائية الإستراتيجية للسكان في كل الأوقات من خلال مجموعة متكاملة من السياسات و البرامج و المشروعات التي تستهدف زيادة الإنتاجية ، والاستخدام الأمثل للموارد المحيطة المتاحة، ورفع كفاءة الاستخدام لهذه الموارد لأجل إشباع حاجات كافة المواطنين في مختلف مناطق تواجدهم ، بالكمية والنوعية والأسعار المناسبة لمستويات دخولهم باستمرار، وترشيد الاستهلاك وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع و مستلزمات إنتاجها ، مع الحفاظ على التوازن البيئي لعيش حياة سليمة و كريمة" (باشا، 2016)

استنادا إلى التعاريف السابقة نجد ان الامن الغذائي يتركز على أربعة أسس رئيسيه وهي (يعلي، 2019/2020، صفحة 33)

- وفرة السلع الغذائية Availability بكمية ونوعية جيدة.
- الاستقرار في الإمدادات الغذائية Stability أي وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم دون التعرض للتقلبات والأزمات.
- القدرة على الحصول على الغذاء Accessibility أي أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

محرقة فريال، غردى محمد، دور القطاع الزراعى فى ترقية الصادرات خارج المحروقات والمساهمة فى تحقيق الامن الغذائى (ص ص 44-54)

- الأمان Safety يتمثل فى الاعتبار المتعلقة بالنوعية والمواصفات التى تضمن سلامة الغذاء.

III - واقع تصدير المنتجات الزراعية فى الجزائر ودورها فى تحقيق الأمن الغذائى.

تتمتع الجزائر بقدرات معتبرة فى القطاع الزراعى ويمكن التماس ذلك من خلال التنوع المناخى والمؤهلات من الناحية البشرية باعتبار أن غالبية الفئة المكونة للمجتمع الجزائرى من فئة الشباب، كما أن الرأسمال المادى يمكن اعتباره هو الآخر متوفر، وبالتالى يمكن لهذا القطاع أن يلعب دورا مهما فى جلب العملة الصعبة للاقتصاد الجزائرى.

1- سياسة تشجيع الصادرات الزراعية خارج المحروقات (حاج يوسف، 2019/2018، الصفحات 86-87)

ظهر مصطلح الصادرات خارج المحروقات والمتمثل فى تصدير منتجات صناعية، فلاحية وخدمية، بعدما أجبرت مشكلة انخفاض أسعار النفط فى السوق العلمية سنة 1986 الدول من بينهم الجزائر التوجه نحو إيجاد خيار اخر للمحروقات، حيث انتقلت أسعار المحروقات من 35 دولار للبرميل إلى اقل من 10 دولار وفى بداية نشأة الإصلاحات الاقتصادية التى تسعى إلى التصحيح الهيكلى للاقتصاد الوطنى والانتقال إلى اقتصاد السوق سنة 1988، وضعت الدولة عدة تشريعات وقوانين فى النطاق التحفيزى للصادرات خارج المحروقات والذى يؤكد على قضايا مختلفة نذكر منها:

- موضوع سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والمرونة التى قدمت لمجال التجارة الخارجية خاصة بعد إعلان المرسوم -التنفيذى رقم 91/37 المؤرخ فى 13-02-1991 والمتعلق بتحرير عمليات التجارة الخارجية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين (عام وخاص).

- ميدان الضرائب والرسوم والتسهيلات التى تتمثل فى الإفادات المقترحة لكل من القطاع العام والخاص سواء كان إنتاجى أو سياحى.

- مجال التمويل والمتمثل أساسا فى دعم القطاعات المصدرة ومختلف المساعدات البنكية.

- مسألة تسويق الصادرات والتى تعتبر مهمة فى عملية ترقية وتحسين المنتج المصدر وترويجة ونشره فى الأسواق العالمية، وهذا بفضل المؤسسات التى كلفت بهذه المهام كالشركة الجزائرية للمعارض والتصدير وغيرها من الهيئات الأخرى.

2- هيكل الميزان التجارى الجزائرى الزراعى

تحاول السلطات الجزائرية التنويع فى الصادرات الجزائرية، والخروج من التبعية لقطاع المحروقات والذى يعرف طفرات كثيرة تؤثر بالسلب على توازن الاقتصاد الجزائرى فى كثير من الحالات، ومن خلال الجدول الأتى يمكن توضيح هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة.

الجدول (1): الميزان التجارى الجزائرى خلال الفترة (2019-2023)

الوحدة: مليون دولار أمريكى

بيان	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	35323	21932	68632	65716	65526
الواردات	44632	35547	37466	38868	38757
الميزان التجارى	-9309	-13615	31166	26848	26769

من خلال الجدول الآتي نلاحظ:

- أن الميزان التجاري الجزائري حقق عجزا خلال سنة 2019 وقدر ب 9309 مليون دولار، كما أن هذا العجز تعمق أكثر خلال السنة المالية وهو ما يفسر بسبب زيادة قيمة الواردات وتراجع قيمة الصادرات.
- أما خلال السنة 2021 تم تحقيق فائض بالرغم من انه ليس بالكبير إلا انه مؤشر جيد على التحكم في الواردات وهي السياسة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية خلال تلك الفترة.
- كما أنه خلال سنة 2022 تم الزيادة في قيمة الفائض في الميزان التجاري الجزائري بقيمة معتبرة لتحقيق مبلغ قدره 26848 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء لسنة 2023، وهو مؤشر على تحسن الوضعية الاقتصادية والمؤشرات العامة للاقتصاد الجزائري.
- نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم استقرار قيمة الواردات الجزائرية، ففي حالات ترتفع قيمتها وفي حالات أخرى تقل قيمتها وهو ما يعطي صورة عن أن نوعية السلع المستوردة تختلف من سنة لأخرى وكذلك بسبب التوجهات للسياسة العامة للحكومات الجزائرية والتي تهدف لتشجيع بعض الأنواع من المواد أو التقليل من نوع آخر.
- يعد مؤشر الميزان التجاري مهما لتقييم حالة اقتصاديات الدول ولكنه لا يعطي الصورة الحقيقية للاقتصاد الدولة، فبعض الدول ميزانها التجاري يحقق عجزا ولكن اقتصادها أفضل من تلك الدول التي تحقق فائضا فيه.

3- تركيبة الميزان التجاري الجزائري وحالة المواد الزراعية:

يمكن اعتبار حالة الميزان التجاري الجزائري سواء كان مسجلا لفائض أو عجز مؤشرا مهما، لكن من جهة أخرى يجب معرفة التركيبة المكونة لكل من الصادرات والواردات كل على حدي.

3-1- تركيبة الواردات:

تشكل الواردات الجزائرية من مجموعة متنوعة من المواد خاصة في تعلق بالمواد الغذائية أو المواد الصناعية والنصف مصنعة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول (2): تركيبة الواردات في الجزائر خلال الفترة (2019-2023)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

بيان	2019	2020	2021	2022	2023
مواد غذائية	7694	7723	8877	10369	10369
الطاقة	1369	890	513	581	581
مواد أولية	1921	2199	3401	4037	4037
مواد نصف مصنعة	9840	7614	7313	9581	9581
تجهيزات فلاحية	437	198	247	204	204
تجهيزات صناعية	10845	8697	9158	8321	8321

مركبة فريال، غردى محمد، دور القطاع الزراعى فى ترقية الصادرات خارج المحروقات والمساهمة فى تحقيق الامن الغذائى (ص ص 44-54)

5282	5282	6498	5577	7934	سلع غير غذائية
383	494	1459	2649	4593	أخرى

المصدر: التطور الاقتصادى والنقدى، التقرير السنوى لبنك الجزائر لسنة 2023.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلى:

- تمثل التجهيزات الصناعية القيمة الكبرى من الواردات الجزائرية، ويمكن تفسير ذلك بسبب ارتفاع قيم هذه المنتجات لاحتوائها على تقنيات متطورة.

- كما يلاحظ أن المواد النصف مصنعة قيمتها معتبرة فى الواردات الجزائرية وهذا بسبب أن الاقتصاد الجزائرى اقتصاد تحويلى أى يعتمد على هذه المواد لتحويلها لإنتاج تام الصنع.

- ونلاحظ كذلك أن قيمة المواد الغذائية بدورها تمثل قيمة كبيرة فى الواردات الجزائرية، خاصة فيما يمثل المواد الأساسية مثل الحبوب والحليب، والتي لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى فيها محليا.

- مما سبق فأن قيمة الواردات الجزائرية من مختلف الواردات غير مستقر فى قيمها، وهو ما يفسر بان هذه الواردات غير متحكم فيها وفى بعض الحالات يتحكم فيها التوجهات العامة للحكومات الجزائرية.

3-2- تركيبة الصادرات خارج المحروقات:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على قطاع المحروقات وهو ما سبب للاقتصاد الجزائرى عدة مشاكل وتحاول السلطات العمومية التخلي على هذه السياسة والاعتماد على تنوع الصادرات الجزائرية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتى:

الجدول (3) : تركيبة الصادرات فى الجزائر خلال الفترة (2019-2023)

الوحدة: مليون دولار أمريكى

2023	2022	2021	2020	2019	
269	269	576	437	408	مواد غذائية
59711	59900	34137	20022	33255	الطاقة
263	263	182	71	96	مواد أولية
5086	5086	3486	1287	1445	مواد النصف مصنعة
2	2	1	0	0	تجهيزات فلاحية
84	84	188	77	83	تجهيزات صناعية
111	111	63	37	36	سلع غير غذائية

المصدر: لتطور الاقتصادى والنقدى، التقرير السنوى لبنك الجزائر لسنة 2023.

من خلال الجدول الآتى نلاحظ:

- أن المواد الطاقوية تمثل حصة الأسد فى تركيبة الصادرات الجزائرية وهو ما يضع الاقتصاد الجزائرى أمام خطر التعرض للصدمات الطاقوية فى هذه السوق الغير مستقرة.

مركبة فريال، غردى محمد، دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في تحقيق الامن الغذائي (ص ص 44-54)

- تأتي في المرتبة الثانية المواد النصف مصنعة في تركيبة الصادرات الجزائرية وهو مؤشر يدل على قدرة الجزائر على صناعة مواد تدخل ضمن تصنيع مواد تامة أخرى وتصديرها للخارج.

- نلاحظ أن الجزائر تعتمد في تركيبة صادراتها على المواد الغذائية خاصة منها الفلاحية وهو ما يدعونا للتعمق في هيكل هذه المواد المصدرة ومعرفة الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري في هذا المجال.

4- الميزان التجاري الزراعي خارج المحروقات للجزائر:

كما تم توضيحه سابقا فان الجزائر تقوم باستيراد مواد غذائية زراعية بمبالغ معتبرة ، لكنها في المقابل تقوم بتصدير مجموعة من المواد الزراعية ، وبالتالي فان المقارنة بين الصادرات والواردات الزراعية يعطينا الميزان التجاري الزراعي.

الجدول (4): الميزان التجاري الفلاحي خارج المحروقات (الفجوة الغذائية) في الجزائر خلال الفترة (2021-2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2021		2020		2019		بيان
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
9862	468	8654	415	8306	309	
-9394		-8239		-7997		الفجوة الغذائية للجزائر في القطاع الزراعي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2023، ص 294.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- الفجوة الغذائية في القطاع الزراعي سالبة في طلبة الفترة المدروسة، وهو ما يبين أن الجزائر تستورد غالبية المواد الزراعية من الخارج.

- زيادة العجز المسجل سنويا حيث قدر سنة 2019 بـ 7997 مليون دولار ليرتفع بعد سنتين فقط إلى 9394 مليون دولار.

- بالنسبة للمواد الزراعية المستوردة نلاحظ زيادة معتبرة مقارنة بمقارنتنا بسنة 2019 حيث قدرت بـ 309 مليون دولار لتنتقل إلى 468 مليون دولار سنة 2021.

- زيادة الكميات المستوردة من المواد الزراعية سنويا من اجل تغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة كذلك.

- إن المتتبع لهذه الإحصائيات في بعض الحالات تكون المواد المستوردة الزراعية ذات قيمة مرتفعة في سنوات أخرى وهذا نظرا لان السلطات العمومية تسعى لتكوين مخزون استراتيجي منها.

IV - مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي

يعد القطاع الزراعي العمود الأساسي للأمن الغذائي، باعتبار أن مؤشر الأمن الغذائي إنما يدل على مدى قدرة الدول والحكومات على تلبية الاحتياجات المحلية من المواد الزراعية، ومن خلال العناصر المذكورة سابقا يمكن ذكر ما يلي:

- من خلال المؤشر المدروس سابقا والمتمثل في الفجوة الزراعية، والتي يمكن اعتبارها مؤشرا مهما على مدى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتضح لنا أن الجزائر لم تصل بعد إلى تحقيق الأمن الغذائي حيث قدرت هذه الفجوة لسنة 2021 بـ 9493 مليون دولار أمريكي، ومازالت لها تبعية كبيرة للخارج في المواد الزراعية والغذائية بصفة عامة، وهو ما يدل عليه الفجوة الزراعية المحسوبة سابقا.

محرقة فريال، غردى محمد، دور القطاع الزراعى فى ترقية الصادرات خارج المحروقات والمساهمة فى تحقيق الامن الغذائى (ص ص 44-54)

- يعتبر كذلك مؤشر توفر الغذاء احد ابرز المؤشرات فى قياس كفاية الإمدادات الغذائية،ففى الجزائر يقدر هذا المؤشر بنسبة 55.7 بالمائة لسنة 2020 وفقا لتقرير صندوق النقد العربى لسنة 2022 ، وهو مؤشر متدنئ مقارنة بدولة مثل قطر التى يصل فىها هذا المؤشر إلى 71 بالمائة.
- إن السياسات المنتهجة من السلطات العمومية تكون فى الغالب سياسات ظرفية وليست بهدف الوصول إلى أهداف طويلة الأجل ، كما أن كثرة السياسات المنتهجة بسبب اختلاف التوجهات العمومية باختلاف الفترات يضعنا أمام تضارب الأهداف والتأثير المباشر على استقرار القطاع الزراعى .
- إن عدم تخصيص الاعتماد المالية الكافية للقطاع الزراعى وكذلك عدم توفير المكننة وعزوف اليد العاملة عن العمل فى هذا القطاع بسبب غياب المحفزات فى هذا المجال هو بدوره يؤثر على استقرار القطاع الزراعى وإنتاجيته بصفة عامة.
- يجب على السلطات العمومية إن تختار المواد الزراعية التى يمكن ان تحقق للجزائر ميزة تنافسية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر قطاع التمور، وتشجيع الاستثمار فىه بكل الطرق مما يؤدي إلى تحقيق الفائض الزراعى الذى يمكن استغلاله فى جلب العملة الصعبة.

V- خاتمة:

- من بين الإشكاليات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد الجزائرى منذ فترات طويلة، إشكالية التبعية لقطاع المحروقات هذا الأخير أثبتت التجارب انه غير مستقر ويخضع لعوامل بعيدة كل البعد عن الجانب الاقتصادى، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائرى رهينة لهذه الأزمات والطفرات السلبية، ولذلك عملت السلطات العمومية على تشجيع بعض القطاعات التى يمكن أن تكون البديل فى هذا المجال ولعل أحسن بديل كان القطاع الزراعى. ومن خلال دراستنا والفرضيات المسقاة سابقا يمكن استخلاص ما يلى:
- بالرغم من السياسات الاقتصادية التى اتبعتها الحكومات المتعاقبة والأغلفة المالية المخصصة سنويا لتحفيز القطاع الزراعى إلا أن نسبة مساهمته تبقى ضئيلة فى الصادرات خارج المحروقات وهو ما يبين لنا أن الفرضية الأولى خاطئة.
 - يسجل الميزان التجارى الزراعى فى الجزائر عجزا كبيرا، وفى حالة مقارنة الصادرات الزراعية مع الواردات الزراعية نلاحظ الفرق الكبير لصالح الواردات، وهو ما يبين أن الصادرات الجزائرية من المواد الزراعية ضئيلة وهو ما يبين عدم قدرة القطاع الزراعى على المساهمة فى تنويع هيكلا الصادرات الجزائرية وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائى، ومنه يمكن اعتبار أن الفرضية الثانية غير صحيحة.
 - من خلال الدراسة التى قدمناها يمكن استنتاج ما يلى:
 - لا تزال الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بصفة عامة ضعيفة بما فىها صادرات القطاع الزراعى، وفى الإجمالى تصدر الجزائر ما قيمته سبعة ملايين دولار خارج المحروقات وفقا لتقرير بنك الجزائر لسنة 2023 وهى نسبة ضئيلة على العموم.
 - تتمتع الجزائر بقدرات كبيرة فى بعض الشعب على غرار الخضر وبعض أنواع الفواكه، ولكن فى غالب الأحيان لا يوجه الفائض منها للتصدير.
 - أن تسجيل فجوة غذائية سلبية لفترات زمنية ومنتتالية يضع الأمن الغذائى فى الجزائر فى وضع حرج، خاصة فى ما يخص المواد الزراعية الواسعة الاستهلاك.

ومما سبق يمكن أن تكون النقاط الآتية عبارة عن توصيات في هذا الإطار:

- العمل على تشجيع القطاعات والشعب الزراعية التي تتمتع فيها الجزائر بميزة تنافسية في الأسواق الدولية، مما يزيد من قيمة الصادرات خارج المحروقات.
- العمل على تحديد الاحتياجات الوطنية الحقيقية من المواد الزراعية بصفة عامة، وهذا من اجل معرفة حجم الاستهلاك المحلي وكذلك القدرات التصديرية المحلية، وتجنب التبذير الذي نعاني منه في كثير من المواد الزراعية.
- تشجيع التسويق للمنتجات الوطنية في الخارج، ففي كثير من الحالات بالرغم من جودة المنتج المحلي وقدراته على المنافسة الخارجية إلا انه لا يدخل الأسواق الدولية أو يدخل بأسماء لمنتجات دول أخرى مثل التمور الجزائرية.
- التركيز على التعاون جنوب جنوب، والتوجه نحو الأسواق العربية والإفريقية بدل التركيز على الأسواق الأوروبية.

المراجع:

1. باشا، ف. ب. (2016): الامن الغذائي والتنمية المستدامة. عمان، الاردن .
2. بسي ، سيار، ن. ز. (2022): مساعي السياسات الزراعية واجهزة الائتمان الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر. *economie du statistique applique*, 17 (1), 230-229.
3. بعلي، ح. (2019/2020). السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي -مع إشارة خاصة لحالة الجزائر. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 33. كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر 3.
4. تواتي، م. (2022): مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والامن الغذائي في الجزائر. مجلة السياسة العالمية 6 (1)، 652..
5. حاج يوسف، ص. (2019/2018). دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر 3.
6. سفيان، ح. (2016). دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري. التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، 1 (1)، 1.
7. لرقط، ش. م. (2022). دور السياسة الزراعية في تمكين المنتجات الزراعية الجزائرية من التواجد في الاسواق الدولية. مجلة الدراسات والابحاث الاقتصادية في الطاقات المتجددة ، 9 (1)، 1.
8. نصر الدين صاري. (2022). استراتيجية تطوير وترقية كفاءة القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الامن المستدام. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، 7 (2).
9. <https://www.albankaldawli.org>. (2024, 08 14)